



مارس 2020

المستوى : الثالثة ثانوي تسيير و اقتصاد

اختبار الفصل الأول في مادة الاقتصاد و المناجمنت المدة : 2 سا و 30 د

الجزء الأول: 6 نقاط

1- يعرف التضخم بأنه: "حركة متصاعدة للأسعار تتميز بالاستمرار الذاتي، وهي ناتجة عن فائض الطلب الزائد على قدرة العرض".

- ما هي أسباب التضخم؟

- أذكر الآثار الاجتماعية للتضخم؟

2- ماهي سياسة سعر الصرف و إلى ماذا تهدف؟

الجزء الثاني: 6 نقاط

عن الزبير بن عوام - رضي الله عنه- عن النبي صلى الله عليه و سلم قال:

"لأن يأخذ أحدكم أحبله، ثم يأتي بحرمة من حطب على طهره، فيبيعهها، فكيف الله بها وجهه، خيرا له من أن يسأل الناس، أعطوه أو منعوه"

رواه البخاري

توجيه نبوي لعلاج أخطر المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في وقتنا المعاصر. إذ توجد مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى ظهورها، و التي تختلف من المجتمع إلى الآخر.

المطلوب: بناء على ما تقدم و على ما درست أجب على ما يلي:

1- ما هي المشكلة الاقتصادية التي يعالجها الحديث الشريف؟ عرفها.

2- أذكر أسباب ظهورها مع الشرح.

3- ما هي الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل التخفيف من هذه المشكلة الاقتصادية؟

الجزء الثالث: 8 نقاط

السند:

تضمن قانون المالية لسنة 2017 مجموعة من الإجراءات و التدابير منها ارتفاع الرسوم الجمركية على بعض السلع، والعمل بنظام الحصص في بعض التعاملات الأخرى وذلك بغرض تحقيق أهداف اقتصادية أهمها

تخفيف العجز الحاصل في ميزان المدفوعات الناتج عن الانهيار الملحوظ في أسعار النفط.

المطلوب:

من خلال السند و على ضوء ما درست أجب على ما يلي:

(1)- عرف التجارة الخارجية.

(2)- ما هي السياسة التجارية التي اعتمدتها الدولة في وضع هذه الإجراءات و التدابير؟ اشرحها مبرزا أهدافها.

(3)- اشرح حالة العجز في ميزان المدفوعات.

(4)- ما هو دور المنظمة العالمية للتجارة؟

بالتوفيق

التصحيح النموذجي

الجزء الأول:

1-

- أسباب التضخم:

- ارتفاع تكاليف الاستغلال في المؤسسات الاقتصادية (كرفع الاجور للعمال) وهذا ما يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع والخدمات.
- زيادة حجم الطلب الكلي نع الثبات في عرض السلع و الخدمات مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار.
- ان الافراط في اصدار النقود من طرف الجهاز المصرفي يؤدي الى حدوث اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة في السوق والكمية المعروضة حتى السلع و الخدمات ، الامر الذي يؤدي الى ارتفاع الاسعار.

- الآثار الاجتماعية للتضخم:

- ارتفاع نسبة البطالة- ارتفاع معدل الفقر - التأثير السلبي على أصحاب الدخل الثابت و المحدود ظهور الآفات الاجتماعية
- 2- سياسة سعر الصرف: هو مجموعة إجراءات و تدابير ووسائل التي تتخذها السلطات النقدية للبلد في مجال الصرف بغية تحقيق أهداف معينة.

- أهداف سياسة الصرف:

- تنمية الصناعات المحلية
- تشجيع الصادرات والتحكم في الواردات
- معالجة التضخم
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

الجزء الثاني:

- 1- المشكلة الاقتصادية التي يعالجها الحديث الشريف هي: البطالة. تعريفها: البطال هو كل شخص يقدر على العمل ويرغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى.

2- أسباب ظهورها-البطالة:-

- عدم التوازن بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي.
- نقص الاستثمارات الوطنية والأجنبية.
- حالة الكساد (عرض المنتجات أكبر من الطلب عليها) تؤدي إلى غلق بعض المصانع وتسريح العمال.
- إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية يؤدي إلى تسريح عدد من العمال الذين لا تتوافق مؤهلاتهم مع احتياجات المؤسسة.
- استخدام التكنولوجيا في بعض القطاعات ينجم عنه التخلي عن اليد العاملة.
- تفاقم المديونية الخارجية التي تؤثر على حجم الاستثمارات.
- الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل التخفيف من هذه المشكلة الاقتصادية :
- تشجيع الاستثمارات المنتجة ومنح الامتيازات للمؤسسات لفتح مناصب شغل.
- إنشاء صندوق التأمين على البطالة لتقديم المنح.
- تخفيض ساعات العمل وتشجيع التقاعد المسبق.
- تحسين منظومة التكوين المهني وإصلاحه ليستجيب لمتطلبات الشغل الجديدة
- منح الشباب البطال قروضاً مصغرة من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة

الجزء الثالث:

- 1- تعريف التجارة الخارجية: هي مبادلة سلع وخدمات بين أشخاص طبيعيين أو معنويين يقيمون في دول مختلفة. السياسة التجارية التي اعتمدتها الدولة في وضع هذه الإجراءات: هي سياسة الحماية. وهي سياسة تدعو إلى تدخل الدولة عن طريق مجموعة من الإجراءات التي تتضمن جملة من القيود المختلفة على التجارة الخارجية. أهداف مبدأ الحماية:

- حماية الصناعات المحلية الناشئة .
- حماية الأسواق المحلية من سياسة الإغراق.
- زيادة إيرادات الخزينة العمومية.
- تقليل الواردات بهدف تخفيف العجز في ميزان المدفوعات.
- 3 حالة العجز في ميزان المدفوعات : تعني إن حقوق الدولة على العالم الخارجي أصغر من التزاماتها اتجاه العالم الخارجي وهي حالة خطيرة ، وهذا يد على أن الدولة لم تنجح في تحقيق توازن خارجي من جهة ، ومن جهة أخرى تدل على أنها تستورد سلعاً و خدمات أكبر مما تسمح بها مواردها. و لإعادة التوازن لميزان المدفوعات تقوم الدولة بتخفيض الأصول من الاحتياطات الرسمية بالخارج بمقدار قيمة العجز.
- (4)- دور المنظمة العالمية للتجارة:
- تحرير التجارة الدولية
- بمراقبة مدى تنفيذ الاتفاقيات التجارية بين الدول
- الفصل في النزاعات التجارية الدولية